

Distr.
GENERAL

S/2000/137
21 February 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH and SPANISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مجلس الأمن

أتشرف بإبلاغكم بأن رسالتكم المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، المرفق بها تقرير لجنة التحقيق الدولية بشأن تيمور الشرقية (A/54/726-S/2000/59)، قد عرضت على أعضاء مجلس الأمن. ولقد ارتكبت انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وللقانون حقوق الإنسان؛ ولا بد وأن يمثل المسؤولون عن تلك الانتهاكات أمام العدالة في أقرب وقت ممكن.

وأعضاء مجلس الأمن يرحبون بالتزام حكومة إندونيسيا، كما ورد في الرسالة المؤرخة ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ الموجهة إليكم من وزير خارجية إندونيسيا علوي شهاب (S/2000/65، المرفق)، بتقديم أولئك المسؤولين إلى العدالة من خلال النظام القضائي لإندونيسيا. وتحقيقاً لتلك الغاية، فإنهم يشجعون إندونيسيا على بدء عملية قانونية سريعة وشاملة وفعالة وتتسم بالشفافية، وفقاً للمعايير الدولية للعدالة وإعمال القواعد القانونية الواجبة الاتباع. وفي هذا السياق، يدرك أعضاء المجلس أن محاسبة أولئك المسؤولين عن الانتهاكات السالفة الذكر سيكون عاملاً رئيسياً في ضمان تحقيق المصالحة والاستقرار في تيمور الشرقية. وهم يدركون بصفة خاصة أن اتخاذ حكومة إندونيسيا لإجراءات سريعة وفعالة من شأنه أن يحسن العلاقات بين شعبي إندونيسيا وتيمور الشرقية.

وأعضاء مجلس الأمن يشاركونكم اعتقادكم بأن للأمم المتحدة دوراً يتعين أن تضطلع به في هذه العملية للمساعدة في تأمين حقوق شعب تيمور الشرقية، وتشجيع المصالحة، وكفالة الاستقرار الاجتماعي السياسي في المستقبل. ويرحب أعضاء المجلس بما تعتمونه من تقديم المساعدة لهذا الجهد. وهم يشجعونكم، في هذا الصدد، على التشاور مع حكومة إندونيسيا بشأن أية مساعدات قد تحتاجها من الأمم المتحدة للمضي قدماً في هذه العملية.

وسيكون أعضاء مجلس الأمن ممتنين لكم إذا ما أبلغتم المجلس بما يستجد من تطورات لمساعدته في النظر في الحالة في تيمور الشرقية.

(توقيع) أرنولدو مانويل ليستريه
رئيس مجلس الأمن
